

جلالة الملك يعقد ندوة صحفية عقب اختتام القمة المغاربية

عقد صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني يوم 10 رجب 1409 هـ موافق 17 فبراير 1989 ندوة صحفية بمراكش على اثر اختتام أشغال القمة المغاربية، تطرق فيها جلالته على الخصوص لاتحاد المغرب العربي الذي أعلن عن قيامه في ختام هذه القمة.

وفيما يلي النص الكامل لهذه الندوة :

حضرات السادة والسيدات

انني متأسف جدا كوني تأخرت عن الموعد ولكن كانت عندي التزامات مع ضيوفي.

جرت العادة عقب كل مؤتمر أن يعقد رئيس الدولة المضيف لقاء مع الصحافيين.

وها نحن الآن موجودون في هذه القاعة احتراما لتلك التقاليد ، أرجو منكم أن تضعوا أسئلتكم دون تكرار وأن تضعوها في اطار المغرب العربي بالخصوص.

سؤال : جريدة (السياسة) الكويتية :

صاحب الجلالة، في كافة اللقاءات التي أجراها الصحافيون مع سكان الأقاليم الصحراوية كان جواب هؤلاء المواطنين انهم قد تم استفتاؤهم قبل 13 سنة يوم عانقوا اخوانهم القادمين من ربوع المملكة.

وقد اثبتم جلالتكم نظرتكم البعيدة عندما اعلنتم استعداد المغرب لاستقبال كل أبنائه ممن اخطأوا بدخول صفوف «البوليزاريو».

الآن ياجلالة الملك، وعلى ضوء معطيات اعلان الاتحاد المغربي، هل توصلتم مع زعماء الاتحاد على صيغة معينة بخصوص قضية الصحراء ؟

جواب جلالة الملك :

انني أعتقد أن قضية المغرب العربي ليست وليدة اليوم. فهي قضية الأجيال السابقة والأحلام التي عاش عليها آباؤنا وتربينا فيها. فلهذا يجب أن ينظر الانسان والمحلل إلى قضية المغرب العربي ككل. نرجو من الله سبحانه وتعالى أن يكتب له الدوام والبقاء بحيث لا يمكن أن ترتبط قضية المغرب العربي بأحداث ليست طارئة يمكن أن تقع اليوم كما يمكن أن تقع غدا أو بعد غد، فهناك المستمر وهناك غير المستمر.

فالقضية التي ذكرتم ليس لها أي تأثير على هذه القضية أي على قضية المغرب العربي لأن آمالنا وأحلامنا في توحيد المغرب العربي الكبير سبقت بأجيال وأجيال هذا الحدث الطارىء المتطفل على التاريخ هذا الحدث الذي اسميه ذبابا جاء يتطفل على أسد التاريخ أسد المغرب العربي الكبير.

وكالة الأنباء الافريقية (بانا) :

سؤال : صاحب الجلالة، تبذل منظمة الوحدة الافريقية منذ 1980 وجامعة الدولة العربية التي تنتمي إليها الدول المغاربية الخمس منذ 1964 جهودا من أجل انشاء تجمعات اقتصادية على نطاق واسع، وأود



أن أعرف ماإذا كانت قد جرت اتصالات في الفترة الفاصلة بين قمة زيرالدة وقمة مراكش من أجل التنسيق بين المبادرات التي اتخذت في جهات أخرى وبين اتحاذ المغرب العربي الذي برز إلى الوجود.

وسؤالي الثاني اذا سمحت جلالتكم، هو معرفة موعد ومكان انعقاد القمة المغاربية الثالثة.

جواب جلالة الملك :

ان سؤالكم سؤال وجيه، وأنا سعيد بكونه طرح، فقد كان انشغالنا طيلة الثلاثة أيام التي استغرقها اجتماعنا هنا بمراكش ليس فقط انشاء كيان مغاربي، ولكن بالخصوص العمل على الا يظهر هذا الكيان وكأنه غير مكترث بأصدقائه التقليديين الذين تربطهم به علاقات عريقة سواء كانوا ينتمون إلى العالم العربي أو إلى القارة الافريقية، وقد قررنا جميعا بشكل تلقائي أنه عندما سيكتمل بناء هذا الاتحاد في الستة أشهر المقبلة ان شاء الله، أي الوقت اللازم لاقامة المؤسسات أن نولي اهتماما كبيرا بالخصوص للمشاكل الافريقية ولاقامة علاقات جد متميزة مع جيراننا الأفارقة، وبالاضافة إلى ذلك، فإن أحد بنود المعاهدة التي ستنشر قريبا ينص على أن هذا الاتحاد المغاربي مفتوح أمام الدول الأخرى التي ترغب في الانضمام إليه، إذن فأنا مسرور بأن أقول عبر الصحافة الحاضرة هنا سواء الوطنية أو الدولية وخاصة الافريقية لاخواني الأفارقة، ان هاجسنا الأول نحن في المغرب العربي هو أن نبين أن اتحادنا لن يكون حاجزا بيننا وبين اخواننا الأفارقة، بل على العكس من ذلك ستكون لنا في مرحلة أولى علاقات جد متميزة معهم سواء على المستوى الثنائي أو الجماعي، ولتأكيد رغبتنا بشكل جلي نصصنا عليها في صلب المعاهدة، وأعتقد أنه عندما ستنشر المعاهدة فإن كثيراً من المخاوف ستتبدد.

سؤال : اذاعة البحر الأبيض المتوسط الدولية :

صاحب الجلالة، غالبا ما ترد كلمتا البراغماتية والواقعية على ألسنة المسؤولين السياسيين المغاربيين وكذا على ألسنة المنعشين الاقتصاديين.

وأود لو سمحت لي بذلك جلالتكم أن أطرح سؤالين حول الروح الجديدة للواقعية والتضامن المغاربيين. وسؤالي الأول يتناول الجانب الاقتصادي. فاعتبارا لتشعب قنوات الاتصال، ما هي الآمال الحقيقية للتعاون والتنسيق بين الأعمال الاقتصادية في مواجهة التكتلات الاقليمية الكبرى. أما سؤالي الثاني اذا سمحت جلالتكم، فيتعلق بالروح الجديدة للواقعية السياسية. فيبدو ان التوقيع على عقد ميلاد المغرب العربي، هو ان صح القول بمثابة «اعلان وفاة الجمهورية الصحراوية»، أو على الأقل سيضع حركة «البوليساريو» الانفصالية في حجمها الحقيقي. وهل ترك قادة الدول الأربع الأخرى الأعضاء في اتحاد المغرب العربي لديكم الانطباع أنهم يعتبرون من الآن بأن هذه القضية مسألة مغربية محضة. فما هو موقع الانفصاليين في الانشغالات المغاربية الراهنة ؟

جواب جلالة الملك : لقد طلبت منكم في البداية، أن تقتصر أسئلتكم خلال هذا المؤتمر الصحفي على القضايا المتصلة بموضوع المغرب العربي الكبير، والا تتطرق إلى القضايا الثانوية ومع ذلك، سأجيب عن سؤالكم.

لقد أدليت بوجهة نظري خلال عدة أحاديث ومؤتمرات صحفية بشأن التكتلات الاقليمية والشروط التي يجب أن تتوفر فيها. وليس من الضروري أن يكون المرء عبقريا ليدرك، بغض النظر عن المشاعر والروابط الأخوية ووحدة الدين واللغة، ان التكتلات الاقليمية تستلزم حدا أدنى من التطابق أو التشابه على مستوى الأنظمة

الاقتصادية والاجتماعية. لهذا، لايمكن تصور انضمام بلد من «الكومكون» مثلا، إلى أوربا الغربية اذا لم يغير قوانينه. كما أنه لا يمكن أن يقبل بلد من السوق الأوربية المشتركة في حظيرة «الكومكون» اذا لم يغير قوانينه الاقتصادية والاجتماعية. وهذا ينطبق على جميع التكتلات الاقليمية. وأعتقد أننا اذا وجدنا في بعض الأحيان مثلا في الجامعة العربية وأسرتها الكبيرة بعض الصعوبات في أن نتفاهم، فذلك لا يرجع لأن لنا تحاليل مختلفة للمشاكل السياسية والمشاكل الجيوسياسية، بل لأن تصوراتنا الجيوسياسية على الصعيد الاقتصادي وعلى صعيد المبادلات وعلى صعيد حرية تنقل الأشخاص والثروات والممتلكات، لا تتضمن الاجماع الضروري والحيوي لاقامة تساكن يطبعه الانسجام.

ويعتبر هذا التفاوت في نظري، مضرا كثيراً بالتكتلات الاقليمية. ولقد قلت دائما، ان النظام الاقتصادي والاجتماعي بالجزائر تفصله هوة عن النظام الاقتصادي والاجتماعي للمغرب وتونس، ينبغي ملوءها، اما عن طريق الدفع بالمغرب وتونس، ولنقل الآن ليبيا وموريتانيا أيضا، إلى الاقتراب من الجزائر على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي واما عن طريق مطالبة الجزائر بأن تصبح أقل راديكالية على هذا الصعيد.

وأعتقد ان هذه المخاوف قد تبددت حاليا، لأن رئيس الجزائر وشعبها ادركا تمام الادراك بأن اندماج المغرب العربي وتحكم الجزائريين في مستقبلهم، يتطلبان انفتاحا داخليا، وبالتالي تعددية حزبية وجعل كل الأطراف تتحمل مسؤوليتها في تسيير شؤون البلاد، سواء على الصعيد المحلي أو الوطني، كما يتعين على الجزائر أن تجاري المستجدات على الصعيد الاقتصادي، هذا ما جعل الرئيس يطرح للاستفتاء — أي على ارادة الشعب الجزائري — تعديلا دستوريا يعتمد نمطا اقتصاديا واجتماعيا مختلفا تماما عن النمط السابق. وهكذا، لم يأخذ المسؤولون الجزائريون، وعلى رأسهم قائد الدولة بعين الاعتبار، المتطلبات المغاربية فحسب، بل أخذوا بعين الاعتبار أيضا التطور الذي اكتسح العالم حاليا فيما يخص مفهوم الاقتصاد الليبرالي أو الاقتصاد الموجه.

وانه ليسعدنا كثيراً، أن نرى بجوارنا هذا البلد الشقيق الذي عاش مائة وثلاثين سنة من الاستعمار وسبع سنوات من الحرب، والذي حرم من التمتع بالحريات الفردية والجماعية والاقتصادية والتجارية، وهو قد حقق ماكان دائما دافع معركته من أجل التحرر والاستقلال. لذا، أعتقد بأن المغرب العربي يتوفر حاليا على مقومات وعناصر كفيلة بتأسيس وإقامة كيان بامكانه أن يحدث تناسقا بين اقتصادياته الذاتية، قادر على أن يصبح محاورا منطقيا لشركائه أو منافسيه في المستقبل. ونحن جميعنا جد متفائلين بالتطور الحاصل في وتيرة السير الذي نريد مواصلته، ذلك أنه تم توقيع ودراسة العديد من الوثائق من قبل، ونعتقد أنه بامكاننا أن ندخلها حيز التطبيق في وقت قريب.

وبخصوص السؤال الثاني، يمكنني القول ان هذه المسألة لم تكن قط موضوع جلسة عامة سواء كانت مغلقة أو علنية. فلم نتحدث أبدا نحن الخمسة عن هذا المشكل الذي أثرتموه، ولكن لم يكن في مقدورنا أن نتجنب الحديث عنه خارج هذا الاطار، ذلك ان هذا المشكل هو على كل حال بمثابة شوكة في أرجلنا جميعاً. وعندما تطرقنا إليه كان ذلك بنوع من المرارة، حيث كنا نقول انه كان بوسعنا تجاوز هذا المشكل الذي هو في الحقيقة مشكل مزعج، ان لم نقل مشكلا مملا، فنحن جميعا مغاربيون، وكلنا اخوة ونريد لاخوتنا ان تتقوى وبأقصى سرعة وفي كافة المجالات. اذن، وبدون أية قيود معنوية كانت أو مادية تحدثنا عنه ليس من أجل اثارته أو تضخيمه أو اعطائه حجما أكبر مما يستحق، ولكن تحدثنا عنه لنقول هلا تخلصنا من هذا الفخ.

وأعتقد أنه عندما يتفق جميع الشركاء بأن هناك شيئا ما يعيق مسيرتنا آنذاك سنعمل كلنا على ازالة هذا

العائق في أقرب الآجال. ولكن، لا يمكننا القول بأنه يوجد من بيننا من هو أكثر نصرة من غيره لهذا المصير أو ذاك الذي ستكون عليه الصحراء.

سؤال هيئة الاذاعة البريطانية :

لقد تم صباح اليوم التوقيع على العقد التأسيسي لاتحاد المغرب العربي، فهل بالامكان ان نعرف المراحل المقبلة، وبصفة عامة ماهو تقييم جلالتكم للدينامية الجديدة بمنطقة المغرب العربي وما هي حظوظها وحدودها ؟

جواب جلالة الملك :

نتمنى قبل كل شيء الا تكون لها حدود، وأن يكون الزمن وحده هو الذي يحدها. أما بخصوص حظوظها، فاعتقد أننا وفرنا كل الأسباب التي تساهم في نجاح الاتحاد وأن تتم مباركة ميلاده ومساعدته على النمو في جو تسوده السعادة والحكمة. أما عن السرعة التي سيسير بها اتحاد المغرب العربي، فمن الأكيد أنها ستكون هي السرعة التي نريد أن نعطيها له نحن. والمهم هو أن تكون هناك ارادة السير بسرعة ولكن باتزان. وبطبيعة الحال، لا يكفي السير بسرعة بل لابد من الاتفاق أولا على كيفية السير، وثانيا ينبغي معرفة الوتيرة التي سنسير بها. والمهم كذلك، هو أن نواصل السير كما ينبغي وملاءمة المسطرات الادارية لتكون في نفس المستوى.

فمن المؤكد أن على حكومتنا أن تنشىء جهازا تشريعيا فضلا عن أجهزة التعاون يقوم بدراسة النصوص الجاري بها العمل سواء تعلق الأمر بقوانين أو مراسيم أو قرارات أو دوريات لا تساير الدينامية والغاية المتوخاة. وكل هذا يتطلب بطبيعة الحال وقتا للتأمل والتفكير والعمل. ولكن أعتقد أننا اذا توصلنا إلى اقامة جهازين واحد للتأمل وضبط الأمور والآخر للدفع سيتبين لنا ما هو جاهز وما هو غير جاهز لانجازه باتقان. وأعتقد شخصيا، أنه من الآن والى غاية انتهاء فترة رئاستي للاتحاد التي ستدوم ستة أشهر، لأننا قررنا أن تكون الرئاسة بالتناوب كل ستة أشهر سيتم القيام بأمور كثيرة وبصفة خاصة على صعيد تنقل الممتلكات والأشخاص وعلى المستوى الجمركي علما بأننا خطونا خطوات هامة في المجال الثقافي والتعليمي الذي وصل إلى مراحل متقدمة جدا وهو أمر هام كذلك.

وكما قلت لكم قبل قليل، فقد وفرنا للاتحاد كل فرص النجاح، أما الحدود فأمل ألا تكون ويبقى علينا الآن أن نواصل العمل بجد.

سؤال : جريدة (المجاهد) :

صاحب الجلالة، من بين الأهداف التي يتوخاها اتحاد المغرب العربي تحقيق مبدأ حرية تنقل الأشخاص والممتلكات وحتى رؤوس الأموال، ألا ترون ياجلالة الملك، بأن التنمية غير المتوازنة ببلدان المغرب العربي قد تعيق تحقيق هدف الاندماج والتكامل الاقتصادي بالمنطقة وكذا التوازن الاجتماعي الذي يتوخاه الاتحاد ؟

سؤال آخر لو سمحت جلالتكم، هل تعني اقامة اتحاد المغرب العربي اعطاء الأسبقية في المستقبل للعلاقات المتعددة الأطراف على حساب العلاقات الثنائية ؟

جواب جلالة الملك :

ينبغي في رأيي أن نتفق على مبدأ أو مبادىء أساسية، سواء في نهاية الفترة الرئاسية الحالية أو في بداية

الفترة الرئاسية المقبلة. فأوربا حرصت في البداية كما تعلمون على القيام بجرد الامكانيات وخصوصيات كل طرف قبل أن تحدد هدفها في تحقيق السوق الأوربية الكبرى ، وذلك بهدف استثمار واستغلال المجالات الأكثر تقدما ببعض البلدان في انتظار أن تتمكن باقي البلدان من الالتحاق بالركب في هذا الميدان أو ذاك مع العمل على الا يكون هناك تفاوت بل نوع من التساوي بين الأعضاء، كل في قطاع معين سواء في مجال الفلاحة أو الصناعة أو النسيج وغيرها. اذن، قبل التفكير في أنه باستطاعتنا أن نتوفر على انتاجات تكون قادرة على المنافسة وليست منافسة داخل السوق، بامكاننا أن نتوفر على تخطيط أفقي وليس عموديا يمتد من نواكشوط إلى طرابلس. يتعين علينا أن نقوم بجرد لممتلكاتنا وثرواتنا وللمسائل التي عرفت تطورا لدى هذا الطرف أو ذاك وللقطاعات التي تتطلب الدعم والتشجيع. وأعتقد اذن، أن هذه التفاوتات بدل أن تشكل عرقلة في وجه تقدمنا الجماعي ستكون نبراسا مضيئا هاما جدا، لأنه من الأكيد أن هناك صعوبات ينبغي تحديدها للتغلب عليها وهذه مهمة موكولة للخبراء سواء منهم خبراء الدولة أو الخبراء الخواص. ولذلك نشجع اللقاءات بين مجموعات الخواص سواء منها الأبناك أو شركات التأمين أو مقاولات الصناعات الصغرى والمتوسطة والكبرى.

وأعتقد شخصيا، أنه ينبغي تلمس التفاوتات وابرازها واظهار الاختلالات القائمة في مختلف القطاعات. فبمعرفتنا لنقاط الضعف عند هذه الجهة أو تلك، نستطيع أن نخطط بشكل أفضل لتحقيق تساو لا يكون معيقا لتقدم بلداننا، بل تساويا طموحا وقادرا على المنافسة.

وفيما يتعلق بسؤالكم الثاني، أعتبر كأشقائي قادة الدول المغاربية أن العلاقات الثنائية المتميزة بفعل عامل الجغرافيا أو بفعل عوامل أخرى تعتبر حافزا اضافيا وايجابيا بالنسبة للاتفاقيات المتعددة الأطراف، فتونس تعقد حاليا اتفاقيات هامة مع ليبيا، وكلما اندمج هذان البلدان على الصعيد الفكري وعززا تعاونهما، كلما كان ذلك ايجابيا بالنسبة لنا. والمغرب والجزائر بحثا ويبحثان حاليا العديد من المعاهدات ويعملان على حل مشاكلهما وتحديد مجالات التعاون العديدة بينهما. فكلما تدعم هذا التعاون كلما ساهما بطاقات وامكانيات جديدة كما هو الشأن بالنسبة لموريتانيا والمغرب مثلا. ولقد أدرك قادة البلدان المغاربية الذين اجتمعوا هنا بمراكش تمام الادراك هذا التعاون وشجعوه. إذن فالتعاون الثنائي والتعاون المتعدد الأطراف يكمل أحدهما الآخر.

سؤال : جريدة (أنوال) :

جلالة الملك، هل تسمح الهياكل والقوانين التنظيمية لاتحاد المغرب العربي — وهي لم تنشر بعد — أم لا لكل دولة عضو في الاتحاد بأن يكون لها انتماء أو عضوية في اتحاد أو تكتل جهوي سياسي أو اقتصادي آخر، وبالنسبة للمغرب، هل ستواصل جلالتكم مساعيكم للحصول على عضوية المغرب في السوق الأوربية المشتركة ؟

جواب جلالة الملك :

ان السؤال دقيق جدا ومنطقي مع نفسه، هناك بند من البنود ينص على أن للدول غير الأعضاء في اتحاد المغرب العربي أن تصبح يوما ما عضوا فيه، وقد اتفقنا على أن يكون قبول العضوية بالتراضي أو الاجماع لا بالتصويت أو الاغلبية، هل معنى هذا من باب النقيض أنه يمكن لبلد من بلدان المغرب العربي كيفما كان أن يلتحق بمجموعة دون أن يستشير أو دون أن تعطيه الدول الأخرى الضوء الأخضر، ان هناك مجال للمذاكرة حول سلم القيم، هل القانون الداخلي يسمو على القانون الجماعي أو ان القانون الجماعي له افضلية وأسبقية

على القانون الداخلي، هذا من جهة، لكن السؤال الأصيل والحقيقي هو هل الانتماء المفترض ستكون له انعكاسات سلبية أم ايجابية على التجمع المغاربي، فإذا كان انتماء عضو من الأعضاء لا ضرر فيه بل ليس فيه الا الخير وجلب الخير، فأظن شخصيا، أنه من باب الأحروية كما يقول الفقهاء أن يعطى له الضوء الأخضر ليفتح ويشق الطريق أمام الآخرين بحيث إن المسألة هي قبل كل شيء مسألة سياسية قبل أن تكون مسألة نصوص أو مسألة شكليات، وإذا أردنا أن نتعاطى تفسير الظاهرية كما فسروا القرآن أو الأحاديث فبالطبع سنغرق في الشكليات ولن نرى السواحل الشاسعة التي يجب أن نصل إليها.

وبالنسبة للشطر الثاني من سؤالكم المتعلق بعضوية المغرب في السوق الأوربية المشتركة، أعتقد شخصيا أنه علينا الآن أن نسير بعجلتين، العجلة الأولى وهي طلب المغرب ليكون عضوا في السوق الأوربية المشتركة، وبالعجلة الثانية وهي تمكين المغرب العربي بأجمعه من أي يكون مؤهلا ككل للانتماء للسوق الأوربية، وفي كلتا الحالتين كما نقول عندنا،الناجي يأخذ بيد أخيه أو السابق يأخذ بيد أخيه، فإذا قبلت عضوية المغرب كعضو كامل فمما لاشك فيه أن أعضاء السوق الأوربية المشتركة قبل أن يعطوا الضوء الأخضر لقبول المغرب عضوا على أساس أنه جزء لا يتجزأ من وحدة ليست عاطفية فقط، بل وحدة سياسية واقتصادية ومنظمة سيكونون قد أخذوا بعين الاعتبار هذا، وقد قالوا ضمنيا نعم للمجموعة المغاربية كلها، وإذا سرنا على العجلة الأخرى وكانت هذه العجلة أسرع من العجلة المنفردة للمغرب، وأصبح المغرب العربي ككل متمتعا بجميع المزايا والكماليات والضروريات فالحمد لله سيدخل المغرب العربي ككل مخاطبا ومخاطب وعضواً إما كاملا أو غير كامل في السوق الأوربية المشتركة.

سؤال : (لوليبرال) :

يتضح من خلال مجلس التعاون لدول الخليج العربي ومجلس التعاون العربي واتحاد المغرب العربي الذي أعلن عن انشائه اليوم، أن العالم أصبح يتجه شيئا فشيئا نحو تكوين تجمعات كبيرة. ويلاحظ من المحيط إلى الخليج أو من مراكش إلى البحرين أن العالم العربي ينتظم في عدة هياكل. فهل تعتقد جلالتكم، أن بالامكان أن تتوحد هذه الهياكل في يوم ما : وفي رأي جلالتكم كيف ستنظر الدول العظمى إلى ذلك ؟

جواب جلالة الملك :

من المؤكد أن الأونة الأخيرة التي شهدت ظهور مرض فقدان المناعة المكتسبة (السيدا) ومختلف أنواع الزكام التي تتغير وتضر بصحة البشرية، شهدت كذلك ظهور جرثومة مباركة للسلم والوفاق والتكتل الجهوي والتفاهم. ولا يسعنا الا أن نعبر عن ارتياحنا لذلك.

فإذا كنت تتحدثين عن اختلافات في الهياكل الداخلية فيما يخص البلدان المنتمية لهذه التجمعات، فقد سبق أن قلت رأيي في الموضوع، وهو أن التناقضات الاقتصادية والاجتماعية بين شركاء يريدون انشاء شركة أو جمعية تكون أحيانا تناقضات قاتلة. وإذا ماكانت هذه التباينات في الأنظمة السياسية فقط، فإن أوربا مكونة من ملكيات دستورية كما هي مكونة من جمهوريات. أما اذا كانت فوارق جغرافية يحكمها المناخ والجوار والمبادلات التجارية وغيرها، فأعتقد أنه أصبح بامكان البشرية بفضل وسائل المواصلات السلكية واللاسلكية ووسائل النقل السريعة وبفضل التقدم الذي حققناه بعون الله، تجاوز هذه الفوارق الجغرافية وتحقيق التواصل بيننا. فالدول العظمى هي نفسها ترتبط مصالحها بعدد من التجمعات الدولية ولا تخامرها الا فكرة واحدة في

الظرف الراهن وهي نزع السلاح النووي ومحاولة مواجهة المشاكل الكبرى التي سنعيشها والتي نجهلها ولكنها لا تجهلها وهي مشكل طبقة الاوزون وارتفاع درجة حرارة الأرض ومشكل التلوث الذي تعاني منه الدول العظمى أكثر من غيرها.

وأعتقد ان العشر سنوات المقبلة ان لم تكن العشرين سنة المقبلة ستكون سنوات هدوء وانسجام وسلم وسكينة. ولا يمكننا في الختام، الا أن نعبر عن ارتياحنا لكون جرثومة التجمعات هي جرثومة معدية. ونأمل أن يشهد العالم العربي هو كذلك، ميلاد تكتلات جهوية وهو الأمر الذي سيضفي قيمة أكثر أهمية على جامعة الدول العربية وسيدفعنا ان شاء الله إلى اعادة النظر في ميثاقها. وأعتقد أننا اذا لم نراجع ميثاق جامعة الدول العربية فانه لن يكون بامكاننا مواجهة مشاكلنا الذاتية ومشاكل محيطنا.

سؤال صحيفة (ايزفيستيا) السوفياتية :

صاحب الجلالة، لقد رأى اتحاد المغرب العربي النور في ظل تحولات كبرى يشهدها العالم بأسره، وهي تحولات تتميز بروح الحوار وانهاء النزاعات الجهوية من خلال اعطاء الأولوية للقيم الانسانية والبحث عن السبل التي يجب على البشرية ان تسلكها. فهل يمكن القول ان ميلاد هذا الاتحاد هو كذلك رد مغاربي على هذه التحولات وكيف ترى جلالتكم دور اتحاد المغرب العربي في هذا المجال ؟

جواب جلالة الملك :

أعتقد ان هذا الاتحاد المغاربي يشكل بالفعل ردا مشجعا على هذه التحولات الكبرى. وعندما أقول التحولات الكبرى، أعني التحولات الكبرى على مستوى القوتين العظيميين، أي أن هذا يعني ان الانفراج الذي تعرفه القوتان العظميان يجب أن يقوم كذلك بين أصدقائهما. لذلك، فكلما قامت الدول، أي الدول السائرة في طريق النمو أو الدول المتقدمة، بانشاء تكتلات خارج نفوذ القوتين العظمين كلما صعب عليهما أن تحققا الانفراج فيما بينهما وفي آن واحد خلق التوتر في مناطق أخرى.

وعموما فإن التكتلات الجهوية تشكل ضمانة أخرى لفائدة الانفراج فيما بين القوتين العظميين، وهو انفراج سيشمل أصدقاءهما التقليديين، وبالتالي لا يمكن لهاتين القوتين أن تحققا الانفراج في الظاهر وتواصلا الصراع في الخفاء.

إن هذا الانفراج ينبغي أن يتحقق من القمة إلى القاعدة، وبين الكبار والصغار والمتوسطين، وكل هذا لن يكون سوى في صالح الجميع.

سؤال : جريدة (المدينة) السعودية :

جلالة الملك، تردد أن رؤساء دول المغرب العربي سيقومون بارسال مبعوثين خاصين إلى دول مجلس التعاون الخليجي ومجلس التعاون العربي لشرح أهداف اتحاد المغرب العربي، فهل ستقدمون ياجلالة الملك فعلا، على هذه الخطوة، وهل يمكن التطلع إلى صيغة تنسيقية.

جواب صاحب الجلالة :

لم يرد هذا أبدا، ولكن المغرب العربي ومجلس التعاون لدول الخليج والمجلس الجديد للتعاون العربي كلها



ولله الحمد والشكر أعضاء في الأسرة الكبيرة للجامعة العربية، وكيفما كان الحال فقد اتفقنا على أنه بعد الموافقة الدستورية إن شاء الله على الاتفاقية سنبعث بهذه الوثيقة إلى كل من هيئة الأمم المتحدة والهيئات الجهوية كحركة عدم الانحياز والجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الاسلامي وغيرها، ومما لاشك فيه أنه حينما ستصل هذه الوثيقة إلى الجامعة العربية سيتسنى لها ككل ولمجلس التعاون الخليجي ومجلس التعاون العربي أن ينظرا اما على انفراد أو مجتمعين في هذا الاتحاد.

ويمكن عقد مؤتمر قمة لا للنظر في المسائل السياسية المطروحة يوميا على جدول الأعمال ولكن للتفكير في مصير التجمعات الثلاثة والتنسيق بينها من الناحية الاقتصادية السياسية ومن الناحية التجارية، وهذا سيعطي قوة جديدة ونفسا جديدا للجامعة العربية وللدول العربية المنخرطة فيها.

سؤال : هيئة الاذاعة البريطانية «القسم العربي» :

صاحب الجلالة، في انتظار أن يكون هناك اندماج بين المغرب العربي مع السوق الأوروبية المشتركة كما قلتم، كيف سيكون موقف اتحاد المغرب العربي تجاه السوق الأوربية المشتركة مستقبلا على المدى القريب، وما هي أهم ملامح هيكلة اتحاد المغرب العربي ؟

جواب صاحب الجلالة :

ان موقف دول المغرب العربي ككل لايمكن أن يكون الا موقفا ايجابيا وموقف الراجي والمؤمل في أن ينظر إلى المغرب العربي بعين الاعتبار، وفي أن تؤخذ بعين الاعتبار المجهودات المغاربية، وبالطبع فإن الآمال التي لا يغذيها الواقع والانتاج والنمو هي آمال جميلة وحلوة ولكن فارغة، فيجب علينا أن نؤمل في السوق الأوربية المشتركة ولكن «اعقلها وتوكل» علينا أن نعمل آملين أن يحظى عملنا بالتقدير والاعتبار اللازم.

وبخصوص هيكلة المغرب العربي، فإن الخطوة التي أقدمنا عليها اليوم ليست الا خطوة ولكن المهم أنها خطوة جماعية لا تردد فيها ولا تحفظ أبدا، من الممكن أن أقول بأن الاجتماعات والمذاكرات مرت كلها في جو من التصارح ليس التصارح البشع المليء بالحزازات أو المؤاخذات، بل بالعكس كان ذلك التصارح دائما في جو من البشاشة ان لم أقل في بعض الأحيان في جو من المزاح أو النكت، ولم يبق هناك مشكل تركناه خوفا من أن يكدر الجو، بل بالعكس طرحنا جميع المشاكل فمنها مااتفقنا على أن نجد له حلا الآن ومنها مااتفقنا على أنه لابد لها من وقت، لأنه وكما أقول دائما فإن السياسة مثل الفلاحة يجب للزمن أن يلعب دوره فيها كما تلعب الفصول دورها سواء كانت فواكه أو حوامض أو نباتات أو زرعا أو قمحا وغير ذلك، وأعتقد أن الانطلاقة كانت طيبة ولله الحمد.

واغتنم هذا السؤال وهذا الجواب لأقول كلمتي الختامية، وهي أن الانطلاقة كانت ولله الحمد انطلاقة أناس جادين مسؤولين يعرفون جيدا أنهم كلهم يقفون على محك المصداقية بالنسبة لشعوبهم، لأن الايمان بالمغرب والتطلع إليه ليس من باب الطموحات العادية بل هو مطمح مقدس بالنسبة للمغرب كله له عمق واحد، فهذا الاحساس لا يوجد في بلد أعمق من بلد آخر أو العكس، فالكل كان يشعر بأنه واقف على محك المصداقية أمام الحاضرين الآن وأمام من سيأتي من بعد، وكلنا عملنا والله يشهد على حسب اجتهادنا وقوتنا مستعينين بالله سبحانه وتعالى وبايماننا كأشخاص وبالحافز الكبير والعظيم وهو ايمان شعوبنا على أن نضع لعملنا الحالي والمستقبلي اطارا يسمح لنا كيفما كانت الظروف أن نسير به بالسرعة اللائقة دون الخوف من أي عطب ميكانيكي أو عطب قانوني،



لأن الدافع السياسي وهو دافع المسؤولية سواء الشخصية أو الجماعية كان في الأساس هو الدافع المقدس الذي يمثل أحلام أجدادنا وآبائنا ويشخص طموحاتنا الآن ويضمن مستقبل أجيالنا الصاعدة والمقبلة لعيش أفضل ولدور في المجتمع العالمي في مستوى أعلى، أشكركم جميعاً والسلام عليكم.

الجمعة 10 رجب 1409 — 17 فبراير 1989